الطرد والتهجير، بشتى الوسائل والأساليب، الى الدول العربية المجاورة، وخاصة الاردن، حيث ينظر الليكود الى الاردن باعتباره الوطن البديل للفلسطينيين[٣٧].

○ التخطيط من أجل اقامة قاعدة صناعية في الضفة والقطاع لربط المهاجرين الجدد بهذه الأراضي وتوطينهم فيها، ولكي تساهم في احتواء واستيعاب السكان العرب في الاراضي المحتلة في اطارها، نتيجة لاعتمادهم، اقتصادياً، على هذه المؤسسات[٣٨].

ولقد ساهمت الانتفاضة في بروز بعض القيادات داخل الليكود طالبت بالتخلي عن بعض الأراضي المحتلة، وبخاصة تلك المأهولة بالسكان العرب؛ وعلى الجانب الآخر، برز تيار اكثر تطرفاً طالب بضمّ الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وطرد سكانهما. إلّا أن أياً من التيارين لم يستطع أن يفرض نفسه داخل الليكود[٣٩]. وحدث خلاف داخل الليكود حول قرار الاردن بفك الروابط القانونية والادارية مع الضفة الفلسطينية، في آب (اغسطس) ١٩٨٨. فقد رأى زعيم الليكود، شامير، ان ليس هناك جديد يمكن أن يترتب على هذا القرار؛ بينما كانت نظرة شارون مختلفة، حيث رأى ضرورة أن تتحرك اسرائيل، على الفور، وتعلن ضمّ أجزاء من الأراضي المحتلة، وذلك خشية من أن تتحرك المنظمة وتملأ الفراغ الناجم عن القرار، وتواجه العالم بأمر واقع هو اعلان الدولة الفلسطينية؛ إلّا أن اقتراح شارون لم يلق قبولاً في الحزب[٤٠].

لمّا كانت قضية أمن اسرائيل احدى القضايا الأساسية في الحملة الانتخابية، فقد اتجه كل من العمل والليكود الى تطعيم صفوفه بأكبر عدد من الجنرالات المتقاعدين، لتأييد وجهة نظره، خاصة في ما يتعلق بالانسحاب من الضفة والقطاع على أسس عسكرية ـ استراتيجية. وكان مديرا الحملة الانتخابية لكليهما شخصين شغلا منصب وزير الدفاع من قبل، هما عيزر وايزمان مدير الحملة الانتخابية لحزب العمل، وموشي ارنس مدير الحملة الانتخابية لليكود[٤١].

واستمر الليكود، خلال حملته الانتخابية، في تأكيد أن مستقبل الأراضي المحتلة مرتبط بترتيبات الادارة الذاتية كما جاءت في اتفاقيتي كامب ديفيد، اللتين تمثلان الأساس الوحيد للتفاوض بين العرب واسرائيل. وأعرب زعيم الليكود، غير مرة، عن استعداده، فور فوزه في الانتخابات، لدعوة كل من مصر والاردن وممثلين عن الفلسطينيين من الداخل يشترط فيهم رفض العنف والارهاب، والاعتراف باسرائيل، وألّا يكونوا على علاقة، من أي نوع، بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك للدخول في مفاوضات مباشرة من أجل السلام. واستمر الليكود، خلال حملته الانتخابية، أيضاً، في تأكيد أن ترتيبات الادارة الذاتية التي تمّ الاتفاق عليها تعني «لا دولة ولا سيادة ولا حق تقرير المصير للفلسطينيين»، وأن هذه الترتيبات هي الضمان لعدم حدوث أي تقسيم اقليمي لـ «أرض ـ اسرائيل»[٤٢].

وقد عبّر شامير عن هذا التصور بقوله: «ان اتفاقيتي كامب ديفيد لا تلزماننا بالانسحاب ولو مليمتر واحد من أرض ـ اسرائيل؛ فالاتفاقيتان تلزماننا بأمر واحد، هو إجراء مفاوضات حول المناطق المحتلة؛ لكن في أرض ـ اسرائيل لا مكان للمناورات، ولن ترسم خطوط جديدة على الخارطة»[٤٣]. وفي الوقت الذي راح شامير يشدّد على اتفاقيتي كامب ديفيد، وما تتضمّنانه من ترتيبات للحكم الذاتي، أشار مدير الحملة الانتخابية لليكود الى أنه، على الرغم «من أن اتفاقيتي كامب ديفيد تضعان تصوراً أولياً يجعل من الاردن ومصر شركاء في المفاوضات عن الحكم الذاتي، فان حكومة الليكود قد تمضي بدون هاتين الاتفاقيتين، إذا تطلّب الأمر ذلك، وأن مشاركة مصر لم تكن مطلوبة، الّا على